أخبار الخليج
العدد (17652) – السنة الحادية والخمسون – الأربعاء 8 صفر 1448هـ – 22 يوليو 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

تقرير وطني يكشف انتهاكات العدوان الإيراني ضد البحرين

رئيس الوطنية لحقوق الإنسان: توثيق المرحلة من منظور حقوقي وقانوني وإنساني

رصد الآثار المباشرة وغير المباشرة للاعتداءات الآثمة على مختلف مناطق المملكة

تغطية: ياسمين العقيدات
تصوير: عبدالأمير السلاطنة

دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء، تقريرها الحقوقي بعنوان «توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية»، وذلك خلال مؤتمر صحفي بحضور رئيس وأعضاء مجلس المفوضين، والأمين العام، وممثلي الجهات الصحفية والإعلامية.

في مستهل المؤتمر، أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن إعداد التقرير يأتي في إطار الولاية القانونية للمؤسسة واختصاصاتها في رصد أوضاع حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وتحليل آثارها وفق الدستور والقوانين الوطنية ومبادئ باريس والمعايير الدولية ذات الصلة، مشيرًا إلى أن الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تعرضت ومازالت تتعرض لها مملكة البحرين مثلت تحديًا استثنائيًا استوجب توثيق هذه المرحلة من منظور حقوقي وقانوني وإنساني، بما يسهم في حفظ الذاكرة الوطنية، وإبراز الجهود الوطنية التي بُذلت لحماية المدنيين والأعيان المدنية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية وصون الحقوق والحريات.

وأضاف أن التقرير لا يهدف إلى توثيق الوقائع والأحداث فحسب، وإنما يسعى إلى الإسهام في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، وترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة واحترام قواعد القانون الدولي، موضحًا أن التقرير اشتمل على 12 محورًا رئيسيًا تناولت الإطار القانوني والمنهجي للرصد والتوثيق، والتزامات الدول، والآثار الإنسانية والحقوقية للاعتداءات، والزيارات والمقابلات الميدانية التي أجرتها المؤسسة، وصولا إلى التوصيات الختامية.

كما ثمن الدرازي الجهود الوطنية التي تضطلع بها لجنة توثيق ملحمة الصمود الوطني، المنشأة بموجب أمر ملكي، لتتولى مسؤولية توثيق الاعتداءات والتحديات التي تعرضت لها مملكة البحرين، ورصد مظاهر الصمود الوطني والتكاتف المؤسسي والمجتمعي خلال هذه المرحلة، حيث يشكل ما تقوم به اللجنة – من إعداد سجل وطني موثق، وحفظ الوقائع والأدلة، وتعزيز السردية الوطنية القائمة على الحقائق، إضافةً إلى توظيف مخرجاتها في المجالات التعليمية والإعلامية والبحثية – إسهامًا وطنيًا بالغ الأهمية في صون الذاكرة الوطنية، وترسيخ قيم الوحدة والولاء والانتماء، ودعم جهود حفظ التاريخ الوطني للأجيال القادمة.

كما استعرض المستشار محمد جمعه فزيع رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة وعضو مجلس المفوضين، أبرز مضامين التقرير، موضحًا أنه يرصد الآثار المباشرة وغير المباشرة للاعتداءات الآثمة على مختلف مناطق المملكة، وما خلفته من انعكاسات على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في القطاعات الحيوية. وأشار إلى أن التقرير استند إلى منهجية مهنية اعتمدت على الدقة والموضوعية والاستقلالية والشفافية، واستقى معلوماته من مصادر رسمية، ووثائق دولية، وزيارات ميدانية ومقابلات مباشرة، بما عزز من موثوقية نتائجه واستنتاجاته، كما بين تأثير تلك الاعتداءات على تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

وفي ختام المؤتمر، أكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن هذا التقرير يمثل وثيقة حقوقية وطنية توثق الآثار الإنسانية والحقوقية للاعتداءات وفق منهجية قانونية ومهنية، تسهم في دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وترسيخ احترام قواعد القانون الدولي، مشيرةً إلى أن التقرير الكامل وملخصه التنفيذي متاحان باللغتين العربية والإنجليزية عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

التقرير يؤكد: البحرين لم تكن طرفا في أي نزاع مسلح مع إيران

المملكة لم تسهم بأي صورة في دعم أو مساندة أي طرف من أطراف النزاع الإقليمي

الاعتداءات الإيرانية لم تميز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية

استعرض التقرير أبرز أوجه الانتهاكات الناجمة عن الاعتداءات الإيرانية على مملكة البحرين، حيث يكتسب هذا التقييم أهمية خاصة بالنظر إلى أن مملكة البحرين لم تكن طوال الفترة محل الرصد طرفًا في أي نزاع مسلح مع إيران، كما لم تسهم بأي صورة في دعم أو تعزيز أو مساندة أي طرف من أطراف النزاع الإقليمي القائم، الأمر الذي يجعل الاعتداءات التي تعرضت لها المملكة فاقدة لأي مبرر عسكري مشروع ويُخضعها لأحكام الحماية المقررة للمدنيين والأعيان المدنية بموجب قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

أولاً: الإخلال بمبدأ التمييز، حيث أظهرت الوقائع الموثقة أن الاعتداءات الإيرانية لم تلتزم بمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وهو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني، فقد طالت الضربات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة مناطق سكنية ومنشآت مدنية ومرافق خدمية لا تتمتع بأي صفة عسكرية، الأمر الذي أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار مادية بالأعيان المدنية. ويُشكل هذا السلوك انتهاكًا واضحًا للالتزام القانوني الواقع على عاتق أطراف النزاع بوجوب قصر العمليات العسكرية على الأهداف العسكرية المشروعة دون غيرها.

ثانياً: الإخلال بحظر الهجمات العشوائية، حيث اتسمت الاعتداءات الإيرانية بطابع عشوائي يتعارض مع القواعد المستقرة للقانون الدولي الإنساني، إذ لم تكن الهجمات موجهة نحو أهداف عسكرية محددة بصورة دقيقة، وإنما امتدت آثارها إلى مناطق مدنية متعددة وأعيان لا تسهم بطبيعتها أو موقعها أو غرضها في أي عمل عسكري ويكشف نمط الاعتداءات والنتائج المترتبة عليها عن عدم مراعاة متطلبات التوجيه الدقيق للعمليات العسكرية، بما يضفي عليها وصف الهجمات العشوائية المحظورة دوليًا.

ثالثاً: الإخلال بمبدأ الاحتياط، حيث لم تُظهر الاعتداءات الإيرانية اتخاذ التدابير الاحتياطية الواجبة لتجنب أو تقليل الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين والأعيان المدنية فلم يثبت توجيه أي إنذارات فعالة ومسبقة للسكان المدنيين، كما لم تتوافر مؤشرات على اتخاذ إجراءات كافية للتحقق من طبيعة الأهداف قبل استهدافها أو تقييم المخاطر المحتملة على المدنيين ويُعد ذلك إخلالًا بالالتزام القانوني المتمثل في بذل العناية المستمرة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء تنفيذ العمليات العسكرية.

رابعًا: الإخلال بمبدأ التناسب، حيث تتجلى مخالفة مبدأ التناسب بصورة واضحة في سياق الاعتداءات الإيرانية على مملكة البحرين، إذ إن المملكة لم تكن طرفًا في أي نزاع مسلح قائم، ولم تشارك أو تسهم في دعم أو تعزيز أي طرف من أطراف النزاع الإقليمي، وإنما اقتصر دورها على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سيادتها وسلامة أراضيها وسكانها في إطار حقها المشروع في الدفاع عن النفس.

وفي ضوء ذلك، فإن توجيه ضربات صاروخية وهجمات بطائرات مسيرة ضد دولة لا تشكل تهديدًا عسكريًا ولا تشارك في الأعمال العدائية يفتقر من الأساس إلى أي ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة يمكن أن تبرر المخاطر والخسائر التي لحقت بالمدنيين والأعيان المدنية. وعليه، فإن هذه الاعتداءات تمثل إخلالًا جسيمًا بمبدأ التناسب الذي يحظر الهجمات التي تكون آثارها على المدنيين والأعيان المدنية مفرطة مقارنة بأي ميزة عسكرية متوقعة.

خامسًا: الإخلال بحظر استهداف البنية التحتية الحيوية حيث امتدت الاعتداءات الإيرانية لتطال منشآت ومرافق تُعد من ركائز الحياة المدنية والاقتصادية في مملكة البحرين، بما في ذلك مرافق النقل الجوي، والمنشآت الصناعية والنفطية، والشركات والمرافق الخدمية والبنية التحتية الحيوية اللازمة لاستمرار الخدمات الأساسية للسكان ويُعد استهداف هذه المنشآت أو تعريضها للخطر انتهاكًا للقواعد الدولية التي توفر حماية خاصة للأعيان المدنية والبنية التحتية الضرورية لحياة السكان المدنيين.

وبين التقرير ان جسامة هذا الانتهاك تزداد بالنظر إلى أن مملكة البحرين لم تكن طرفًا في أي نزاع مسلح، الأمر الذي يجعل استهداف منشآتها الحيوية خاليا من أي مبرر عسكري مشروع، ويؤكد الطابع غير المشروع لهذه الاعتداءات، وما ترتب عليها من تهديد مباشر لسلامة المدنيين واستقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

زيارات ومقابلات مع المصابين والمتضررين

كشفت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنها قامت بزيارة عدد من الجهات الرسمية المعنية، وذلك بهدف الاطلاع على الأدوار والجهود التي تبذلها تلك الجهات للتخفيف من آثار الاعتداءات الإيرانية الغاشمة، والتعرف على التدابير والإجراءات المتخذة لحماية المدنيين وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، وآليات الاستجابة للطوارئ والتعامل مع الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن تلك الاعتداءات، كما هدفت هذه الزيارات إلى الوقوف على مستوى الجاهزية والتنسيق بين الجهات المختصة، ومدى فاعلية التدابير الوقائية والإغاثية والصحية والاجتماعية المقدمة للمتضررين.

وفي سبيل تكوين صورة شاملة وموضوعية حول حجم الأضرار والآثار المترتبة على الاعتداءات قامت المؤسسة كذلك بإجراء مقابلات مباشرة مع عدد من الحالات شملت مصابين وذويهم، وأشخاصًا تضررت مساكنهم أو ممتلكاتهم نتيجة سقوط شظايا ناجمة عن اعتراض الصواريخ أو الطائرات المسيّرة المعادية، إضافة إلى عدد من أصحاب الأعمال والأنشطة التجارية الذين تعرضت أعمالهم للتضرر أو التوقف، وما ترتب على ذلك من خسائر مادية واقتصادية أثرت على مصادر دخلهم واستقرارهم المعيشي.

وقد هدفت هذه اللقاءات إلى الاستماع بصورة مباشرة إلى إفادات المصابين والمتضررين والوقوف على أوضاعهم الإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على أبرز احتياجاتهم والتحديات التي واجهوها جراء تلك الاعتداءات، فضلًا عن تقييم مستوى الخدمات والمساعدات المقدمة لهم، ومدى كفايتها وملاءمته، كما أتاحت هذه الزيارات للمؤسسة الوقوف على حجم التأثيرات التي لحقت بالأفراد والأسر والمنشآت المدنية والأنشطة التجارية، بما يسهم في توثيق الآثار المترتبة على الاعتداءات بصورة مهنية موضوعية تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية حقوق المتضررين وضمان حصولهم على الدعم اللازم وجبر الأضرار الناجمة عن تلك الاعتداءات.

تهديدات ومخاطر أمنية وسيبرانية

أوضح التقرير أن الاعتداءات الإيرانية الآثمة نتج عنها تهديدات ومخاطر أمنية وسيبرانية وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على حماية الحقوق الرقمية، ويأتي هذا القسم لرصد وتحليل مدى تأثر الحقوق الرقمية خلال تلك الفترة، واستعراض الجهود والتدابير التي اتخذتها الدولة لضمان حماية الفضاء الرقمي واستمرارية الخدمات الإلكترونية وتعزيز الأمن السيبراني والتوعية الرقمية نظرًا إلى الاعتماد المتزايد على الوسائل الرقمية في إدارة الخدمات العامة والوصول إلى المعلومات والخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعل من حماية البنية التحتية الرقمية وضمان الأمن السيبراني واستمرارية الخدمات الإلكترونية عنصرًا أساسيًا في حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حماية الأفراد من الاستخدام الخاطئ لهذا الحق وصونه لمختلف الفئات العمرية، مع بيان أبرز التحديات والآثار المرتبطة بالحقوق الرقمية في ظل تلك الظروف الاستثنائية.